



متطلبات تطبيق التعليم الإلكتروني في ظل سياسات التحول الرقمي: التقويم الإلكتروني نموذجاً" دراسة ميدانية لعينة من أعضاء هيئة التدريس وطلبة جامعة الفيوم

إعداد

د. إيمان محمود عبدالمولي

مدرس علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة الفيوم

الإستشهاد المرجعي:

إيمان محمود عبد المولي (2024). متطلبات تطبيق التعليم الإلكتروني في ظل سياسات التحول الرقمي: التقويم الإلكتروني نموذجاً " دراسة ميدانية لعينة من أعضاء هيئة التدريس وطلبة جامعة الفيوم". حولية كلية الآداب. جامعة بني سويف. عدد خاص ، مجلد (13) . - ص ص 449-498

المستخلص:

تهدف تلك الدراسة إلى معرفة متطلبات تطبيق التعليم الإلكتروني في ظل سياسات التحول الرقمي على اتجاهات وآراء أعضاء هيئة التدريس وطلاب الجامعة نحو عملية التعليم والتقويم الإلكتروني في ظل الأزمة العالمية لجائحة كورونا نظراً لحدوث اغلاق للجامعات والمعاهد والمدارس وتوقف العمليات التعليمية بكافة انحاء العالم وقد تم استبدال التعليم داخل الجامعات الى التعليم الاونلاين وأيضاً تم تقويم الطلاب من خلال التقويم الإلكتروني ، لذا كان لابد من التعرف على اراء واتجاهات الطلاب وأعضاء هيئة

التدريس ناحية النظم الإلكترونية المستخدمة في عملية التعليم وأيضاً طرق التقويم الإلكتروني. وتم تطبيق الدراسة على 250 مفردة من جامعة الفيوم؛ منهم 200 من الطلاب و50 من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، من أربع كليات هي الآداب والخدمة الاجتماعية والتربية والسياحة والفنادق، وتوصي الدراسة الى أهمية التوسع في استخدامة في التعليم العالي في مصر أيضاً نشر ثقافة التعليم والتقويم الإلكتروني، وتدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة وإداريي شؤون الطلاب على أنماط التقويم الإلكتروني.

الكلمات الدالة : التعليم الإلكتروني - التحول الرقمي - التقويم الإلكتروني

مقدمة:

شهدت منظومة التعليم العالي منذ بداية الألفية الثالثة، تغيرات مهمة، ومناخا جديدا يتسم بالتنوع والحداثة، في ظل ثورة معرفية تكنولوجية تؤكد أبعادها العلمية والتنموية، وتنامت انعكاساتها المتعددة في معظم المجالات الحياتية. وقد نتج عن تلك التغيرات صياغة رؤى مستقبلية وسيناريوهات بديلة لسياسات التعليم والتدريس المطلوبة لمواكبة هذه التغيرات الحديثة، يمكن بلورتها في ثلاثة اتجاهات رئيسية تختص بأهداف «الإتاحة، والجودة، وتكافؤ الفرص، واستدامة التعلم» الممثلة للخصائص التعليمية المأمولة.

يركز «الاتجاه الأول» على تطوير «نظم ونماذج تعليمية» أكثر حداثة من أجل مواكبة الأبعاد التنموية لمجتمع المعرفة المميز للقرن الحادي والعشرين. ومن أهم هذه النماذج الحديثة «التعلم عن بعد» الذي يسعى للتغلب على عائقى «المسافة والزمن» في تقديم الخدمة التعليمية، من خلال نقل المعرفة والمهارات إلى المتعلم في موقع إقامة أو عمله عبر وسائط وأساليب تقنية متنوعة ومختلفة. "والتعلم مدى الحيا" الذي يهدف إلى استدامة عملية التعلم وإعادة التأهيل بشكل مستمر، «والتعليم المفتوح» الذي يتيح فرصة الالتحاق بالدراسة لأى فرد مهما بلغ عمره، أو أياً كان عمله، دون اشتراط حضوره المباشر. «والتعلم عبر الحدود» الذي



يسعى إلى انتقال البرامج التعليمية من دولة ما بهدف دعم الطلاب بدولة أخرى، وبما يمثل أسلوباً غير مباشر لزيادة معدلات الإتاحة.

ويسعى «التوجه الثاني» إلى تطوير «أساليب تدريس وتعلم» (Teaching and Learning Methods) أكثر حداثة ومرونة وتفاعلية بين المعلم والطالب، كبداية لأسلوب التعليم التقليدي وجها لوجه، مثل التعلم المستقل أو الذاتي (Independent or Self Learning)، والتعلم بالتجربة (Experiential learning)، والتعلم باعتماد حالات تطبيقية (Learning Simulation based)، والتعلم باعتماد أساليب المحاكاة (Teaching with Cases)، وهي منهجيات تدريسية تساهم في بناء الشخصية العلمية للطالب، وتفاعله الإيجابي مع المادة العلمية، وإكسابه المهارات المعرفية والذهنية المرغوبة في أسواق العمل بالآلفية الثالثة.

ونظراً لأن هذه النماذج التعليمية الحديثة ومنهجيات تدريس تفاعلية مرتبطة بالتوجهين السابق ذكرهما - تتطلب بالضرورة تقنيات متقدمة توفرها التكنولوجيات الرقمية، فقد تمثل «التوجه الثالث» في تطوير تقنيات تعليمية تعتمد على نظم المعلومات والاتصالات من أهمها «التعلم الإلكتروني» (Electronic Learning) الذي يشتمل على نظام متكامل لإدارة التعلم (Learning Management System) يقدم من خلاله المحتوى الأكاديمي، وخبرات التدريس والتعلم باعتماد التقنيات الإلكترونية، وتكنولوجيا الوسائط المتعددة، وشبكة الربط الدولي (الإنترنت) لتعظيم فرص التعلم. ويعد التعلم المدمج أو المختلط (Blebbded Learning) من أكثر تقنيات التعليم حضوراً في هذا المجال، إذ إنه يجمع بين التعلم الإلكتروني والتعليم المباشر وجها لوجه. كما شهدت الفترة الحالية تطوير نظم معلومات الفصول أو قاعات الدرس الافتراضية المعتمدة على نظم الحاسب، ونظم اللقاءات والمؤتمرات الإلكترونية، والتوسع في تطبيقات الهواتف الذكية (خورشيد، 2020).

وفي إطار توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعنصر دافع لتكنولوجيا التعليم في تطوير التعليم المصري، أشار "محمد الهادي" أننا في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، قد "بدأنا نعتزف بأهمية هذه التكنولوجيا في العملية التعليمية بعد انتشار إمكانية غلق فصول ومدارس وكليات وجامعات نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وانتشار الشغب أو تفشي الأمراض المختلفة وانتشار الكورونا، حيث بزغت أهمية تكنولوجيا التعليم وما يرتبط بها من التعلم عن بعد ببعديه؛ التعلم الإلكتروني والتعلم المحمول كعامل مساعد في تحصيل العلم، لما تتضمنه هذه التكنولوجيا من تفاعلية وتشويق، وتمكين الطلاب والمتعلمين من الاستفادة بفرص التعلم النشط والمرن الى حد كبير. وفي الوقت الحالي بفضل تكنولوجيا التعليم، المستعينة والمطبقة لتكنولوجيا الاتصالات وتوظيفها في العملية التعليمية، انتشر التعلم الإلكتروني في توفير فرص التعلم العادلة والمتساوية للمتعلمين، في أي مكان وأي زمان (محمد محمد الهادي، 2013).

لقد افصحت المؤشرات الدولية إلى وجود تباين في معدلات تطبيق السيناريوهات والرؤى المستقبلية السابقة، وتبنى سياساتها ونظمها التكنولوجية، بين الدول المتقدمة معرفياً والدول التي مازالت في مرحلة التحول المعرفي والرقمي، بيد أن حدوث جائحة كورونا، وما نتج عنها من تداعيات صحية واقتصادية وتعليمية متسعة طالت معظم دول العالم، قد دفع بضرورة الإسراع بتطبيق توجهاتها، حيث اضطرت معظم الدول إلى تقليل تواجد الطلاب بالمدارس والجامعات، والاعتماد بشكل أكبر على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإسراع بتبنى سياسات داعمة للتحول الرقمي. وفي ظل هذه الموجة التكنولوجية الجارفة في مجال التعليم التي تزايدت قوة اندفاعها بفعل جائحة كورونا، بات من الصعوبة بمكان العودة إلى الخلف مرة أخرى.

إضافة لما سبق، فإنه يمكن القول أن هناك مشكلات عديدة تقف دون تحقيق متطلبات التطوير في التعليم الجامعي في مصر، لذا وضعت وزارة التعليم العالي أهمية كبيرة للتغلب على هذه المشكلات؛ وأنشأت لهذا الغرض "وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي" PMU. وتقوم هذه الوحدة بالتعاون مع الجامعات المصرية بتنفيذ مجموعة كبيرة من المشروعات التنافسية المتعلقة بتطوير منظومة التعليم العالي. ويوجد بوحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي، مركزا يسمى "مركز القياس والتقويم" MAC، وأحد مهام هذا المركز يتمثل في إنشاء مراكز ووحدات القياس والتقويم في الجامعات والكليات، وتقديم الدعم المادي والدعم الفني لهذه المراكز والوحدات، بهدف تطوير أساليب تقويم وامتحانات الطلاب، من خلال تشجيع استخدام التقويم الإلكتروني بالشكل الذي يمكن معه قياس جميع مخرجات التعلم المستهدفة ILO's، وضمان العدالة والموضوعية وعدم التمييز بين الطلاب في عملية التقويم والامتحانات.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل في هذا الاتجاه، إلا أنه مازالت هناك صعوبات تحول دون تحقيق هذا الهدف في جميع المقررات الدراسية بالتعليم العالي في مرحلتيه (الليسانس/البكالوريوس والدراسات العليا)، مما يتطلب إجراء بحوث ودراسات تهدف إلى قياس اتجاهات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس نحو التقويم الإلكتروني، وتعرّف الصعوبات التي تقف دون تحويل عمليات التقويم والامتحانات من الطريقة التقليدية التحريرية إلى الطريقة الإلكترونية، وكيفية التغلب على هذه الصعوبات. من هنا جاء الدافع للقيام بالدراسة الحالية.

■ مشكلة البحث:

على الرغم من أهمية العناصر المادية والتقنية في أي منظومة تعليمية، فإن العنصر البشري، يبقى العنصر الجوهري الذي يستطيع أن يوظف ويستخدم هذه العناصر جميعها

لتحقيق أكبر قدرٍ من الإنتاجية والكفاءة والفاعلية، فمهما استحدثت من أدوات وآلات وأجهزة وبرامج، ومهما تطورت نظريات وفلسفات في مجال التعليم، فإن جودة التعليم ذاته لا تتحقق إلا بتوفير العنصر البشري الكفاء (فرج، 2009)، وحيث أن التكنولوجيا دخلت المجال التعليمي فقد أدى ذلك إلى ظهور عديد من المفاهيم والمصطلحات لم تكن متداولة منذ سنوات من مثل: التعليم العالي بلا حدود (Borderless Higher Education)، والجامعة الافتراضية (Virtual University)، وجامعة الانترنت (Online University)، والفصول الافتراضية (Virtual Classroom) (Ehlers, 2004)، الأمر الذي فرض على أعضاء هيئة التدريس امتلاك الكفايات التكنولوجية لأهميتها المتزايدة في التعليم، وقد أشارت دراسات كل من (نصر، 2005؛ الحلفاوي، 2006) إلى أن الكفايات التكنولوجية في مجال التصميم، الإنتاج، الاستخدام التقويم، والإدارة هي من أهم الكفايات التي يجب أن يمتلكها أعضاء هيئة التدريس. ويضيف زين الدين (2007) كفايات أخرى مثل كفايات الثقافة الحاسوبية، وكفايات الثقافة المعلوماتية، وكفايات استخدامهما، وهما يتوافقان مع ما جاءت به الهيئة العالمية لمعايير التدريب والأداء والتعلم (IBSTIP).

في إطار المشروع القومي لتطوير التعليم في مصر، وضعت وزارة التعليم العالي، وكذا الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر، أهمية كبيرة لإدخال أساليب جديدة للتعليم والتعلم، وأيضاً استحداث أساليب جديدة لقياس وتقويم تحصيل الطلاب. إلا أن "التقبل والاستخدام المناسب للمستجدات التربوية لا يؤول إلى نتائج إيجابية، بدون دراسات مسبقة تحدد مدى تقبل الفئة المستهدفة واتجاهاتها وقدراتها وإمكاناتها على استيعاب المستجدات" (محمد طوالبه، 1997).

وأفادت الدراسات الاستشرافية في هذا المجال، بأن التحول الرقمي في مجال التدريس والتعلم بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي بدأ بالفعل في السنوات الأخيرة

من القرن الماضي، وتؤكد مساره في بداية الألفية الثالثة بفعل الثورة المعرفية واقتصادها، والثورة الصناعية الرابعة وتكنولوجياتها الذكية، والمناخ التعليمي الجديد المتولد عنهما، سيمثل توجها حاكما خلال السنوات المقبلة. وفي حين ترسخ هذا التوجه خلال العقدين الأول والثاني من الألفية الثالثة بوجه عام، فقد دفعت جائحة كورونا معظم دول العالم دون استثناء إلى ضرورة الإسراع بإنجاز التحول الرقمي من أجل دعم تقنيات التعلم الإلكتروني، وصياغة الأطر التنظيمية والإدارية لتنفيذه بالكفاءة المرغوبة. بما يتطلب صياغة الخطط ورسم السياسات التي من شأنها تعزيز قدرة وكفاءة البنية المعلوماتية وشبكات الاتصال الإلكتروني، وتوطين نظم الحاسب وتطبيقاتها في مجال التعليم، وبناء رأس المال البشري المؤهل للتفاعل معها، ونشر ثقافتها بوجه عام. وهو أمر يتعين أن يلقى اهتماما خاصا من متخذ القرار المصري على كافة المستويات.

لقد تبنت مصر أحدث الطرق في مجال التكنولوجيا الحديثة لبناء بنية تحتية للتعليم الإلكتروني، تمثل في مد شبكة حاسوبية عالية القدرة لربط الجامعات الرسمية، وإن مثل هذه البنية التحتية المتقدمة تتطلب إستراتيجية محكمة لاستغلال القدرات الهائلة لمثل هذه الشبكة، ونظراً لوجود تجهيزات حديثة ومتقدمة في كافة الجامعات المربوطة بالشبكة فيمكن استخدام نموذج التعليم المدمج بحيث يتم اعتماد وطرح برامج تعليم إلكتروني تساند نظام التعليم الاعتيادي، كما أنشأت جميع الجامعات المصرية الرسمية مراكز للحوسبة والمعلومات وتم ربط جميع مواقع الكليات ومكاتب أعضاء هيئة التدريس فيها كما بدأت خطوات جيدة نحو ربط مكاتب الجامعات المصرية مع بعضها إلكترونياً.

واتساق مع الرؤية المصرية في التعليم، أنشأت جامعة الفيوم كمثيلاتها من الجامعات المصرية بتأسيس مركزا لتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس في مجالات عدة أهمها تفعيل التعليم الإلكتروني، والمساهمة في إدخال تكنولوجيا التعليم المتقدمة في أداء أعضاء هيئة

التدريس، وتعريفهم بالاستخدامات المختلفة للحاسوب وشبكة الانترنت وقواعد البيانات وتدريبهم على استخدامها في التعليم، وعقد دورات تدريبية في نظم إدارة العملية التعليمية الإلكترونية والتأليف والنشر الإلكتروني، وتنظيم دورات تدريبية لهم في مجالات التخطيط وأساليب القياس والتقويم وبناء الاختبارات، وإنتاج التقنيات الحديثة واستخدامها في التعليم العالي.

وبمراجعة الجهود العلمية السابقة للجامعة، والجهود المبذولة في مجال التعرف على توجهات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس نحو التعلم والتقويم الإلكتروني في ظل مرحلة التحول الرقمي، اتضح وجود نقص كبير في النتائج التي تتعلق بالكشف عن رؤية أطراف عملية التعليم حول التعليم الإلكتروني بشكل عام والتقويم الإلكتروني في الجامعات المصرية بشكل خاص. ونظراً للدور الذي تقوم به الآن وزارة التعليم العالي، ممثلة في وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي، وما تقوم به هذه الوحدة من تقديم الدعم الفني والدعم المادي للكليات - وبشكل خاص الكليات كثيفة العدد - من أجل تطوير أساليب تقويم الطلاب، وتشجيع تحويل هذه الأساليب من الطرق التقليدية التي تقيس قدرة الطالب على حفظ المعلومات فقط، إلى استخدام التقويم الإلكتروني الذي يمكن أن يقيس بدرجة كبيرة المهارات المختلفة (الذهنية والمهنية والعملية والعامة) إلى جانب المعلومات. وانطلاقاً من مما سبق، تأتي أهمية التعرف على توجهات أعضاء هيئة التدريس والطلاب بجامعة الفيوم نحو التقويم الإلكتروني في ظل تنامي ظاهرة التحول الرقمي الآن.

ونظراً للتوسع في تبني التعليم الإلكتروني في الجامعات المصرية، فقد تطلب ذلك امتلاك أعضاء هيئة تدريس الكفايات اللازمة للتعامل معه، فقد كشفت الدراسات السابقة أن أعضاء هيئة التدريس الذين تفوقوا في الطرق التقليدية للتدريس لم يحققوا النتائج نفسها عند استخدام التعليم الإلكتروني، نظراً لأن المهارات المطلوبة في التعليم الإلكتروني تختلف

اختلافاً كلياً عن مهارات التدريس العادي: كمهارات الاتصالات، وخدمات شبكة الانترنت، وتنظيم الفصول الإلكترونية (Fullan, 2007).

وانطلاقاً من أهمية التعليم الإلكتروني في تحقيق مخرجات التعلم المرغوبة لدى المتعلمين، وإقبال كثير من الجامعات العالمية والمحلية في التعاطي معه، فقد لزم على الجامعات المصرية العمل على تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس في مجال التعليم الإلكتروني. كما لاحظت الباحثة من خلال عملها في التدريس الجامعي وجود ضعف في الكفايات التكنولوجية اللازمة للتعليم الإلكتروني الأمر الذي دفعها إلى إجراء دراسة علمية للكشف عن درجة امتلاك أعضاء هيئة التدريس والطلبة في جامعة الفيوم للمتطلبات التكنولوجية اللازمة لهم في التدريس والبحث العلمي وذلك من أجل تحسينها وتطويرها في المستقبل. وبناء على ماسبق، يمكن للباحثة تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

"ما درجة امتلاك أعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم للمتطلبات اللازمة لتطبيق وممارسة التعليم الإلكتروني، وما توجهاتهم نحوه في ظل التحول الرقمي".

وللإجابة عن هذا التساؤل، تحاول الباحثة الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما درجة امتلاك أعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم للمتطلبات اللازمة

للتعليم الإلكتروني

٢. ما توجهات أعضاء هيئة التدريس نحو عملية التقويم الإلكتروني في ظل

انتشار الوباء؟

٣. ما توجهات طلبة جامعة الفيوم نحو التقويم الإلكتروني في ظل التحول

الرقمي أثناء انتشار الوباء.

فروض البحث:

لقياس تأثير المتغيرات الوسيطة على توجهات أعضاء هيئة التدريس والطلبة نحو التقويم الإلكتروني، تمت صياغة الفرضين الآتيين، ومحاولة التحقق منهما ميدانيا في جامعة الفيوم، وهما:

أ- يتباين الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني لدى طلاب وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم وفقا للمتغيري: الخبرة السابقة بالتقويم الإلكتروني، والفئة المستهدفة من التقويم الإلكتروني.

ب- يختلف التوجه نحو التقويم الإلكتروني لدى طلاب وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم باختلاف الجنس.

■ أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي في إلقاء الضوء على أحد أهم العناصر التي يمكن أن تسهم في إنجاح التعليم الإلكتروني على المستوى الجامعي وهم أعضاء هيئة التدريس وما يمتلكون من مهارات وكفايات في هذا المجال، كما أنها تؤكد على أهمية إدخال تكنولوجيا التعليم في التعليم الجامعي بمصر تمشيا مع اتجاهات التحول الرقمي، وبالتالي لفت أنظار المسؤولين نحو التعليم الإلكتروني وما يترتب عليه من تطوير المهارات التكنولوجية لأعضاء هيئة التدريس من خلال الدورات والورش التدريبية والمحاضرات وغيرها. كما يمكن توجيه الباحثين لإجراء دراسات متعمقة في المستقبل حول التعليم الإلكتروني بما يعود بالفائدة على المجال الأكاديمي بصفة عامة، وضبط جودته.

الهدف من البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

1. التعرف على توجهات أعضاء هيئة التدريس نحو عملية التقويم الإلكتروني في ظل انتشار الوباء؟
2. الوقوف على توجهات طلبة جامعة الفيوم نحو التقويم الإلكتروني في ظل التحول الرقمي أثناء انتشار الوباء.
3. تعرف مدى اختلاف الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني لدى طلاب وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم وفقا للمتغيرات: الخبرة السابقة بالتقويم الإلكتروني، والفئة المستهدفة من التقويم الإلكتروني، ومتغير الجنس.

■ الدراسات سابقة:

لم تستطع الباحثة الحصول على دراسات سابقة تتناول إتجاهات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس نحو التقويم الإلكتروني، على الرغم من وجود دراسات عديدة اهتمت بدراسة اتجاهات المتعلمين والمعلمين نحو التعلم الإلكتروني E-learning ومع ذلك فإنه إدراكا من الباحثة بأن التقويم الإلكتروني جزء من عملية التعلم الإلكتروني، فقد عرضت في الجزء التالي لعدد من الدراسات السابقة الخاصة باتجاهات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس نحو التعلم الإلكتروني.

الدراسات العربية:

أجرى الحجايا (2013) دراسة تناول فيها واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية، وهدفت الدراسة الكشف عن درجة توافر البنية التحتية للتعليم الإلكتروني ومعرفة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بمتطلبات استخدام التعليم الإلكتروني، ومعرفة درجة

استخدامهم للتعليم الإلكتروني. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، مستخدمة أداة الاستبيان، حيث تم تطبيقها على أعضاء هيئة التدريس في جامعتي الطفيلة التقنية والحسين بن طلال، وكشفت نتائج الدراسة: أن البنية التحتية للتعليم الإلكتروني مازالت متدنية، في حين تبيّن ارتفاع درجة معرفة أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات التعليم الإلكتروني، وأن هناك درجة متوسطة فيما يتعلق بممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية للتعليم الإلكتروني، وأوصت الدراسة بزيادة الدعم المقدم للجامعات لرفع مستوى البنية التحتية للتعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية، ومتابعة إدخال التعليم الإلكتروني وتطبيقه في برامجها والأخذ بمطالب التعليم الإلكتروني عند اختيارها أعضاء هيئة التدريس، وإعداد برامج موجهة لهم من أجل تطوير خبراتهم وتدريبهم على ممارسة التعليم الإلكتروني.

وأجرى القرني (2007) دراسة هدفت إلى تقييم تجربة جامعة الملك سعود في استخدام نظام Web CT من خلال الوقوف على مدى استخدام أعضاء هيئة التدريس للنظام، وكشفت الدراسة عن انخفاض مستوى معرفة أعضاء هيئة التدريس بالنظام وتطبيقاته، أما في مجال تطبيقهم للنظام فقد عبر (84%) منهم بأن استخدامهم للنظام في مساندة التدريس كانت منخفضة، وأن (8%) منهم لم يستخدموا النظام مطلقاً، وانخفاض مستوى استخدام أدوات النظام: كالوسائط المتعددة وأدوات التقييم وخدمات تنظيم المقرر.

كما أجرى عزمي (2006) دراسة هدفت إلى تحديد كفايات عضو هيئة التدريس في بيئة التعليم الإلكتروني وفقاً للوظائف المستقبلية التي سيتولاها، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام طريقة المسح الاجتماعي، طبقت على أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بالرسّاق بسلطنة عمان لتحديد أكثرها أهمية من وجهة نظرهم. وتوصلت الدراسة إلى أن كفاية إجادة اللغة الإنجليزية والتعامل مع المكتبات الإلكترونية واستخدام محركات البحث

من أهم الكفايات لوظيفة باحث والتي يرى المستجيبون أنها أهم الأدوار الموكلة إليهم في بيئة التعليم الإلكتروني.

وفي السعودية، أجرت يماني (2006) دراسة للتعرف على قدرة التعليم الإلكتروني على مواجهة تحديات التعليم العالي في ضوء عصر تقانة المعلومات، مستخدمة المسح الاجتماعي في جامعتي أم القرى وجامعة الملك خالد. وكشفت نتائج الدراسة تأييد تطبيق التعليم الإلكتروني لمواجهة تحديات التعليم العالي، وتشجيع استخدام الإنترنت لتبادل الخبرات بين الأساتذة داخل الجامعة وخارجها، وأهمية استخدام شبكة الإنترنت في استلام الواجبات المنزلية وتصحيحها وإعادتها للطالب يخفف من عبء عضو هيئة التدريس، وأن غياب الأنظمة واللوائح المتعلقة بمنح الدرجات العلمية لطلاب التعليم الإلكتروني يعد معوق مؤثر على نجاح تطبيق التعليم الإلكتروني، وأن ضعف إعداد وتطوير مهارات هيئة التدريس في مجال استخدام التقنية الحديثة والتعليم الإلكتروني يؤثر على تطبيقه بفاعلية.

وفي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، أجرى الزهراني (2005) دراسة حول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل أعضاء هيئة التدريس. وكشفت النتائج عن وجود اختلاف في الأهمية النسبية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل أعضاء هيئة التدريس في مجال التدريس، وانخفاض الأهمية النسبية لاستخدام مجموعات المناقشة في التدريس، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل أعضاء هيئة التدريس بسبب متغير الخبرة التدريسية، بإضافة إلى وجود بعض الصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

هدفت دراسة عوض (2003) إلى الكشف عن معدل امتلاك أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية بالجامعات الأردنية للكفايات التكنولوجية من وجهة نظرهم، ودلت النتائج إلى أن أهم الكفايات التي توفرت لدى أعضاء هيئة التدريس هي: تحديد كيفية تعلم الطلبة، وتحديد

الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق الأهداف، وتحديد ما يجب أن يتعلمه الطلبة، ولم تجد الدراسة فروقا ذات دلالة إحصائية في درجة امتلاك الكفايات التكنولوجية تعزى لمتغيري الجامعة والتخصص، وظهرت فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير الخبرة ولصالح أصحاب الخبرة الأقل من خمس سنوات.

• الدراسات الأجنبية:

أجرى نا (Na, 2006) بدراسة استهدفت التعرف على المتطلبات والكفايات المستقبلية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي عام 2015 ، مستخدما الأسلوب الوصفي التحليلي باستخدام تقنية دلفي لمجموعة من الخبراء، وقد توصلت الدراسة إلى (77) كفاية مصنفة تحت خمسة مجالات هي: التخطيط، التصميم للبيئة التعليمية، التقويم، الثقافة والمؤتمرات الخارجية، استخدام التقنية. أظهرت نتائج الدراسة أن أهم الكفايات هي الكفايات المرتبطة بتصميم بيئة التعليم الإلكتروني، ثم مهارات الاتصال، ومهارات المناقشات في الفصول الإلكترونية، كما تنبأت بان التعليم وجها لوجه سيظل هو الأساس ولن تختفي الأساليب التقليدية، إلا أنها ستكون جزءا من كل حيث سيتم دمج الوسائط المتعددة بالفصول الدراسية وتزويدها بخدمات شبكة الانترنت.

كما هدفت دراسة وليامز (Williams, 2006) إلى تحديد كفايات وأدوار عضو هيئة التدريس أثناء تدريس المقررات الإلكترونية عبر الانترنت ومدى حاجتهم لاكتسابها وتنميتها من وجهة نظرهم. واستخدم الباحث المنهج الوصفي باستخدام المسح الاجتماعي ، حيث طبق على مجموعة من المنتسبين لكلية خدمة المجتمع بفلوريدا، ويقومون بتدريس الرياضيات عبر الانترنت. توصلت الدراسة إلى أن مهارات التصميم التعليمي ومهارات التخطيط وتوجيه الطلبة والربط فيما بينهم من مهام الإداريين، وكانت تصورات عينة الدراسة عن كفايات التعليم الإلكتروني تدل بشكل ايجابي على مدى الحاجة إلى تنميتها واكتسابها. وأوصت الدراسة

بضرورة اختيار العاملين في بيئات التعليم الإلكتروني عن بعد بناء على دليل الكفايات اللازمة لتلك البيئات.

هدفت دراسة (Keller & Cernerud, 2002) إلى تعرف اتجاهات الطلاب بجامعة Jonkoping بالسويد (ن = 150) نحو التعليم الإلكتروني، وأظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات الطلاب نحو التعلم الإلكتروني كانت سلبية، كما أظهرت النتائج أن الذكور الذين لديهم خبرة سابقة بالحاسب الآلي والطلاب ذوي الاتجاهات الإيجابية تجاه التكنولوجيا الحديثة، كانت اتجاهاتهم أقل إيجابية نحو التعلم الإلكتروني بالمقارنة بالطلاب الآخرين. كما اهتمت دراسة (Gupta, et al., 2004) بقياس اتجاهات طلاب الفرقة الثالثة (ن = 65) وأعضاء هيئة التدريس (ن = 4) بكلية طب الأسنان، نحو استخدام التعلم الإلكتروني، تم فيها استخدام الاستبيان والمقابلة. وتوصلت نتائج الدراسة الكمية والكيفية إلى أن اتجاهات الطلاب نحو التعلم الإلكتروني تتصف بالإيجابية، أما اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو التعلم الإلكتروني فتتصف بالسلبية، وتوصلت الدراسة إلى أن 79% من الطلاب يفضلون استخدام التعليم الإلكتروني كعامل مساعد في عملية التعلم، إلى جانب المحاضرات التقليدية، بينما يفضل 7% من الطلاب أن يحل التعليم الإلكتروني محل المحاضرات التقليدية. كما أظهرت النتائج أيضاً أن أعضاء هيئة التدريس يدركون فوائد التعليم الإلكتروني، إلا أنهم يرون أن هناك أوجه قصور لهذا النوع من التعلم، كارتفاع نسب غياب الطلاب للمحاضرات، ونقص مهارات التواصل لديهم.

٤. كما أظهرت دراسة (Borstorff & Lowe, 2006) على عينة من الطلاب (ن = 113) أن 88% منهم لديهم اتجاهات إيجابية وخبرات موجبة نحو استخدام التعليم الإلكتروني، أما أكثر سلبيات هذا النوع من التعلم في تصور الطلاب، فتتمثل في أن هناك قصوراً في عملية التواصل الاجتماعي بين المتعلم والمعلم في التعلم الإلكتروني. واهتمت

دراسة (Ho, W., 2007) بدراسة اتجاهات طلاب إحدى كليات الموسيقى (ن=16) في هونج كونج، نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والتعلم الإلكتروني. وأوضحت نتائج الدراسة أن الطلاب واثقين من قدرتهم على استخدام تكنولوجيا المعلومات، لكن اتجاهاتهم كانت سلبية نحو فائدة استخدام هذا النوع من التعلم. (في: زكريا بن يحيى لال، 2008).

٥. وهدفت دراسة (Luksic, P., et al., 2007) إلى تعرف اتجاهات طلاب الجامعة في قسمي الرياضيات والفيزياء نحو التعلم الإلكتروني، وأظهرت النتائج أن الطلاب لديهم اتجاهات إيجابية نحو التعلم الإلكتروني في التعليم الجامعي. وكما هدفت دراسة رينولدز وآخرين (Reynolds, et al. (2007) لبحث التغير في اتجاهات طلاب كليات طب الأسنان (ن= 328) تجاه التعليم الإلكتروني خلال الأربع سنوات (2001 – 2004). وأظهرت نتائج الدراسة أن إدراك الطلاب نحو تحسن مهارات استخدام التكنولوجيا ارتفعت من 5,5% إلى 14,5%، كما ارتفع معدل استخدامهم لشبكة المعلومات في التعليم من المنزل من 62,3% إلى 89% خلال الأعوام الأربعة. وارتفع معدل دخولهم للتدريب والتعلم من خلال التعليم الإلكتروني (من 22% إلى 40,7%). كما ارتفعت معدلات اتجاهاتهم وتعليقاتهم الإيجابية على التعليم الإلكتروني من 7,2% إلى 32,7% مما يعد مؤشرا على ارتفاع مستوى اتجاهات الطلاب لأهمية التعليم الإلكتروني وقدرتهم على استخدامهم التكنولوجيا الحديثة وارتفع مستوى تفضيلهم للدمج بين التعليم الإلكتروني والتعليم التقليدي في عملية التعليم. (في: زكريا بن يحيى لال، 2008).

٦. وفي دراسة (Strayhorn, 2007) على (1400) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة تينيسي بالولايات المتحدة الأمريكية، توصلت النتائج إلى أن ما يقرب من 60% من العينة يستخدمون التعليم الإلكتروني. وهدفت دراسة (زكريا بن يحيى لال، 2008) إلى الكشف عن الاتجاه نحو التعليم الإلكتروني لدى معلمي ومعلمات المدارس الثانوية (ن= 462)، في

ضوء متغيرات التخصص العلمي، والخبرة في مجال العمل، وحضور ندوات تعليمية في مجال التقنيات. وقد انتهت النتائج إلى أن اتجاه معلمي التخصص العلمي ذوي خبرة أقل من 5 سنوات في مجال العمل والذين يحضرون ندوات تعليمية في مجال التقنيات نحو التعليم الإلكتروني أكثر إيجابية.

٧. كما اهتمت دراسة (Muhanna, W., 2009) بتعرف أهمية التقويم الإلكتروني وفوائده، وانتهت إلى أن التقويم الإلكتروني يؤدي إلى نتائج أفضل من التقويم بالورقة والقلم، وأن الطلبة يفضلون التقويم الإلكتروني؛ لأنه يوفر الوقت و الجهد المبذولين، وأن أعضاء هيئة التدريس يفضلون هذا النوع من التقويم. (نقلا عن: حسن الباتع عبد العاطي، 2015). وفي دراسة (قسيم الشناق، و حسن دومي، 2010) والتي هدفت إلى قياس اتجاهات المعلمين (ن = 28) والطلاب (ن = 118) نحو استخدام التعلم الإلكتروني في العلوم بالمدارس الثانوية بالمملكة الأردنية الهاشمية، وتم تقسيم الطلاب إلى خمس مجموعات منها أربع مجموعات تجريبية تعلمت من خلال (الإنترنت، والقرص المدمج، والإنترنت مع القرص المدمج، والمعلم مع جهاز عرض البيانات)، ومجموعة ضابطة تعلمت بوساطة الطريقة الاعتيادية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن المعلمين لديهم اتجاهات إيجابية نحو التعلم الإلكتروني، أكثر من الطلاب، كما أن الطلاب الذين تعرضوا للتعلم الإلكتروني كانت اتجاهاتهم إيجابية نحو هذا النوع من التعليم، وذلك بمقارنتهم بالطلاب الذين يتعلمون بالطريقة التقليدية.

٨. تعقيب على الدراسات السابقة:

أظهرت نتائج الدراسات السابقة التي عرضت في الجزء السابق، أهمية التعلم الإلكتروني في تطوير عملية تحصيل الطلاب، ونظراً لعدم وجود دراسات سابقة - في حدود علم الباحثة - تتناول قياس اتجاهات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس نحو التقويم الإلكتروني،

إلى جانب ما أظهرته نتائج الدراسات السابقة من تناقض في اتجاهات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس نحو جدوى التعلم الإلكتروني, فإن الحاجة تكون ماسة لإجراء الدراسة الحالية, للكشف على الفروق في الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني, لدى عينة من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بعدد من الكليات النظرية بجامعة الفيوم.

■ مفاهيم الدراسة:

يتناول هذا البحث عدد من المفاهيم مثل: مفهوم الاتجاه النفسي الاجتماعي, ومفهوم التقويم الإلكتروني, وإلى جانب هذين المفهومين, ستقوم الباحثة بإلقاء بعض الضوء على عدد من المفاهيم ذات العلاقة بمفهوم التقويم الإلكتروني, كمفهوم التقويم بشكل عام, ومفهوم التعلم الإلكتروني.

1. مفهوم الاتجاه النفسي الاجتماعي:

يذكر (فرج عبد القادر طه, 2009: 54) في "موسوعة علم النفس والتحليل النفسي": "يعتبر الاتجاه attitude دافعا مكتسبا يتضح في استعداد عقلي وجداني له درجة ما من الثبات, يحدد شعور الفرد ويلون سلوكه بالنسبة لموضوعات معينة من حيث تفضيلها أو عدم تفضيلها, فإذا بالفرد يحبها ويميل إليها (إن كان اتجاهه نحوها إيجابيا), أو يكرهها وينفر منها (إن كان اتجاهه نحوها سلبي). أما موضوع الاتجاه فد يكون شخصا معيناً (صديقاً ما أو عدواً ما), أو جماعة ما أو شعباً ما, أو مدينة ما, أو مادة علمية ما, أو مذهباً إيديولوجياً ما, أو فكرة ما (كالاتجاه نحو عمل المرأة أو تعليمها أو تشغيلها في القضاء), أو مشروع ما (كمشروع تنظيم الأسرة).. وهكذا تتعدد موضوعات الاتجاه وتتنوع".

وقد عرف "زهرا" الاتجاه النفسي الاجتماعي بأنه تكوين فرضي, أو متغير كامن أو متوسط (يقع فيما بين المثير والاستجابة), وهو عبارة عن استعداد نفسي أو تهيؤ عقلي

عصبي متعلم للإستجابة الموجبة أو السالبة نحو أشخاص أو أشياء أو موضوعات أو مواقف أو رموز في البيئة التي تستثير هذه الإستجابة" (حامد زهران, 1972: 136). ويعرف "جوردون ألبورت" G. Allport الإتجاه بأنه "حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي, تنتظم من خلال خبرة الشخص, وتكون ذات تأثير توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تستثيرها هذه الإستجابة". (في: مصطفى سويف, 1970: 336).

2. مفهوم التقويم الإلكتروني والمفاهيم ذات العلاقة به:

قبل أن نتناول بالتعريف لمفهوم التقويم الإلكتروني, يفضل أن أقوم بعرض سريع ومختصر لمفهوم التعلم الإلكتروني. يلي ذلك تعريف مفهوم التقويم بشكل عام ثم التقويم الإلكتروني بشكل خاص.

(أ) مفهوم التعلم الإلكتروني:

يعرف (جاسر الحريش, 2003), التعلم الإلكتروني على أنه "تقديم البرامج التعليمية والتدريبية عبر وسائط إلكترونية متنوعة, تشمل الأقراص المدمجة وشبكة الإنترنت بأسلوب متزامن أو غير متزامن, وباعتماد مبدأ التعلم الذاتي أو مساعدة مدرس. كما تعرفه (إيمان محمد الغراب, 2003) بأنه "التعلم باستخدام الحواسيب وبرمجياتها المختلفة, سواء على شبكات مغلقة أو شبكات مشتركة أو شبكة الإنترنت". كما ويعرف (Kurtus, 2004) التعلم الإلكتروني بأنه مصطلح واسع يشمل نطاقاً واسعاً من المواد التعليمية, التي يمكن تقديمها في أقراص مدمجة, أو من خلال الشبكة المحلية LAN أو الإنترنت. وهو يتضمن التدريب المبني على الحاسوب, والتدريب المبني على الشبكة (web), ونظم دعم الأداء الإلكتروني, والتعلم عن بعد, والتعلم

الشبكي المباشر (learning online)، والدروس الخصوصية الإلكترونية. (نقلا عن: قسيم الشناق، و حسن دومي، 2010).

ويعرف التعلم الإلكتروني أيضا بأنه التعليم "الذي يتيح المحتوى التعليمي الرقمي من خلال الوسائل الإلكترونية التي تتضمن الحاسبات الآلية وبرمجياتها المتضمنة علي خواص التفاعلية والتي تتاح علي الخط وتوصل أيضا من خلال شبكات المعلومات والكمبيوتر كالشبكات المحلية LANS في الفصول أو المدرسة وشبكات الإنترنت Intranet التي تنتشر علي نطاق مجموعة من المدارس أو المنطقة التعليمية أو الجامعة، وشبكات الإكسترانت Extranet التي تضم كل نظام التعليم الوطني، إلي جانب شبكة الإنترنت Internet المنتشرة في كل أرجاء العالم حاليا، بالإضافة إلي إمكانية البث عبر الأقمار الصناعية، شرائط الأوديو/الفيديو، التلفزيون التفاعلي والأقراص المدمجة CD-ROM". ويمكن أن يشتمل المحتوى التعليمي المقدم علي النصوص، الرسومات، الأصوات، والحركات فيما يخص الوسائل المتعددة الرقمية أو الكمبيوترية ويغطي كل المواد الفكرية وأنشطة الممارسة التفاعلية التي تسمح للمتعلمين التعلم والتدريب وتقدير التغذية العكسية الفردية المطلوبة. وعلي ذلك فإن التعلم الإلكتروني يغطي مدي واسع من التطبيقات والعمليات التي يتضمنها التعلم المبني علي الكمبيوتر، التعلم المبني علي الويب، الفصول الدراسية الافتراضية إلي جانب التعاون الرقمي. (محمد محمد الهادي، 2013).

(ب) مفهوم التقويم:

يذكر "رايتستون، و"جاستمان"، و"روبينز" منذ ما يقارب خمسة عقود، "لقد مارس المعلمون التقويم سنين طويلة، ولكن أهدافه ووظائفه ووسائله الفنية عدلت بالتدرج ودخل عليها التحسين.. وهناك تعريف يشمل الخطوط العريضة للتقويم، فهو تقدير نمو التلاميذ وتقديمهم في سبيل تحقيق الأهداف أو القيم في المنهج، كما يهدف إلي تمكين المعلمين

والمشرفين من تقويم فاعلية خبراتهم في المنهج والنشاط وطرق التعليم. أما وظائف التقويم فهي تهيئة الفرصة لتوجيه النمو الفردي للتلاميذ وتشخيص نقاط الضعف والقوة فيهم، وتحديد المجالات التي تكون الإجراءات العلاجية أمرا مرغوبا فيه، كما أن من وظائف التقويم تهيئة سند ووضع أساس تعديل المنهج، أو إدخال خبرات تقابل حاجات الأفراد والجماعات من التلاميذ". (ج. واين رايتستون، جوزيف جاستمان، إيرفينج روبينز، 1965: 30).

ولقد تعددت أنواع التقويم، فمنها التقويم الأولي أو القبلي والذي يهدف إلى تحديد المستوى المعرفي القبلي للطالب لتحديد من أين يبدأ دراسة مقرر ما؟، والتقويم البنائي أو الذاتي ويهدف إلى بيان مدى ما تحقق من أهداف مرحلية للطالب أثناء دراسته لمقرر ما، والتقويم التشخيصي ويهدف إلى تحديد نقاط القوة والضعف لدى الطالب، والتقويم النهائي أو البعدي ويهدف إلى قياس مدى ما حققه الطالب من مخرجات التعلم لمقرر دراسي ما والمحددة مسبقا.. ويعرف بأنه "إصدار حكم على الأشياء في ضوء استخدام محكات أو معايير معينة" (إسماعيل محمد إسماعيل، 2009: 18).

كما وضعت (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، 2009: 151) تعريفا لمفهوم تقويم الطلاب بأنه "مجموعة من الطرق التي من بينها الامتحانات، تقرها المؤسسة التعليمية لقياس مدى إنجاز وتحقيق نتائج التعلم المستهدفة (قدرات ومهارات الطلاب المعرفية والذهنية والمهنية) من برنامج تعليمي أو مقرر دراسي معين". ويجب أن تضع المؤسسة التعليمية مجموعة من الآليات، بهدف التحقق والتأكد من:

١. توافق طرق تقويم الطالب مع مخرجات التعلم المستهدفة من المقررات والبرامج.
٢. عدالة تقويم الطلاب على مستوى القسم العلمي وعلى مستوى المؤسسة التعليمية ككل.
٣. توثيق نتائج التقويم، وإعلانها للطلاب بوسائل عديدة.

٤. إستخدام نظام الممتحنين الخارجيين.

٥. تحليل نتائج تقويم الطلاب والاستفادة منها في تطوير البرامج والمقررات الدراسية.

٦. وجود قواعد موثقة معلنة مفعلة، للتعامل مع تظلمات الطلاب من نتائج الإمتحانات.

(إيمان محمود هيكل, يوليو 2014: 58 - 59).

(ج) مفهوم التقويم الإلكتروني:

يرى (إسماعيل محمد إسماعيل، 2004: 367) بأن "التقويم في مجال تكنولوجيا التعليم قد نال اهتماماً كبيراً، مع ظهور العديد من المستجدات التكنولوجية في التعليم في الفترة الأخيرة، مثل الإنترنت والوسائط المتعددة والواقع الافتراضي والتعلم الإلكتروني والذي يعرف بأنه "طريقة لتقديم المقررات أو الوحدات الدراسية للمتعلمين من خلال مستحدثات تكنولوجية عديدة، كشبكة الإنترنت وما تحويه من مكتبات إلكترونية وآليات بحث والشبكات المحلية والحاسب ووسائطه المتعددة من صوت وصورة ورسوم، سواء كان من بعد أو في الفصل المدرسي، وفيه يمكن التفاعل بين المعلم والمتعلمين من جهة وبين المتعلمين وبعضهم من جهة أخرى".

ويعرف التقويم الإلكتروني بأنه "عملية توظيف شبكات المعلومات وتجهيزات الكمبيوتر والبرمجيات التعليمية والمادة التعليمية المتعددة المصادر باستخدام وسائل التقييم لتجميع وتحليل استجابات الطلاب بما يساعد عضو هيئة التدريس على مناقشة وتحديد تأثيرات البرامج والأنشطة بالعملية التعليمية للوصول إلى حكم مقنن قائم على بيانات كمية أو كيفية متعلقة بالتحصيل الدراسي". (الغريب زاهر إسماعيل, 2009: 393).

كما يعرف التقويم الإلكتروني إجرائياً، بأنه "عملية جمع وتصنيف وتحليل وتفسير بيانات أو معلومات (كمية وكيفية) عن ظاهرة أو موقف أو سلوك بقصد استخدامها في إصدار حكم أو قرار". (محمد السيد علي، 2003: 140).

(د) التعريف الإجرائي لمفهوم الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني في هذه

الدراسة:

نظراً لأن التقويم الإلكتروني بمفهومه الواسع - كما سبق عرضه - غير مطبق بشكله الدقيق في جامعاتنا خاصة الكليات النظرية، ولأن عينة هذه الدراسة مأخوذة من كليات الآداب والخدمة الاجتماعية والتربية والسياحة والفنادق بجامعة الفيوم، فإن المقصود بالتقويم الإلكتروني في هذه الدراسة، الإمتحان المأخوذ من بنك أسئلة، والذي يقدم للطالب في صورة أسئلة موضوعية ورقية (الصح والخطأ، والاختيار من متعدد، والتكملة من عدة بدائل، والمضاهاة ..إلخ)، والتي يتم تصحيحها إلكترونياً.

ويعرف الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني إجرائياً في هذه الدراسة، بأنه درجة استجابات القبول أو الرفض لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على جملة فقرات استبيان الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني، وكلما ارتفعت درجة الفرد على الاستبيان كلما كان اتجاهه نحو التقويم الإلكتروني أكثر إيجابية وأكثر قبولا، وكلما انخفضت درجة الفرد على الاستبيان كلما كان اتجاهه نحو التقويم الإلكتروني أكثر سلبية وأقل قبولا لهذا النوع من التقويم.

الإجراءات المنهجية للبحث

استخدمت الباحثة منهج هذه الدراسة هو المنهج الوصفي المقارن، ويمكن القول بأن هذا المنهج يعد من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية، وهو منهج يناسب أهداف الدراسة الحالية.

(ب) فروض الدراسة:

هناك فرضان تحاول الدراسة الحالية التحقق من صحة كل منهما، وصيغتهما كما

يلي:

الفرض الأول وصيغته كما يلي: "يختلف الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني لدى طلاب وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم، باختلاف كل متغير من متغيري: الخبرة السابقة بالتقويم الإلكتروني (جرب - لم يجرب التقويم الإلكتروني)، والفئة المستهدفة (طلاب - أعضاء هيئة تدريس)، والتفاعل بين هذين المتغيرين.

الفرض الثاني وصيغته كما يلي: "يختلف الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني، باختلاف متغير الجنس (ذكور/ إناث) لدى طلاب وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم.

(ج) عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (250) مفردة من جامعة الفيوم؛ منهم (200) من الطلاب و(50) من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، من أربع كليات هي الآداب (ن = 54)، والخدمة الاجتماعية (ن = 48)، والتربية (ن = 51)، والسياحة والفنادق (ن = 47). والجدول (1) يوضح مواصفات عينة الدراسة.

جدول (1) خصائص عينة الدراسة

متغير	مجموعة	الطلاب		أعضاء هيئة التدريس		إجمالي	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
الجنس	1. ذكور	50	75,8%	16	24,2%	66	100%
	2. إناث	150	81,5%	34	18,5%	184	100%
	مجموع	200	80,0%	50	20,0%	250	100%

%100	132	%18,9	25	%81,1	107	1- مر بالخبرة	خبرة المشاركة في التقويم الإلكتروني سابقا
%100	118	%21,2	25	%78,8	93	2- لم يمر بالخبرة	
%100	250	%20,0	50	%80,0	200	مجموع	
%100	68	%20,6	14	%79,4	54	1. الآداب	الكلية
%100	66	%22,7	15	%77,3	51	2. التربية	
%100	58	%17,2	10	%82,8	48	3 خدمة اجتماعية	
%100	58	%19,0	11	%81,0	47	4. سياحة وفنادق	
%100	250	%20,0	50	%80,0	200	مجموع	

(د) أدوات الدراسة:

قامت الباحثة بإعداد وتصميم استبيان لقياس اتجاهات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس نحو التقويم الإلكتروني (ملحق رقم 1), يتكون من (15) فقرة, يتم الإجابة على كل منها باختيار إجابة واحدة من الإجابات الثلاث التالية (نعم - متردد - لا), يتم تصحيحها بإعطاء الدرجة (3) في حالة الإجابة بـ(نعم), والدرجة (2) على الإجابة بـ (متردد), والدرجة (1) على الإجابة بـ(لا), وعلى ذلك فإن أعلى درجة يمكن للفرد الحصول عليها هي الدرجة (45), وأقل درجة يمكن الحصول عليها هي الدرجة (15). وكلما ارتفعت درجة الفرد على الاستبيان كان هذا مؤشرا على أنه أكثر تأييدا لاستخدام التقويم الإلكتروني, وكلما انخفضت الدرجة كلما كان هذا مؤشرا على أنه أقل تأييدا لاستخدام هذا النوع من التقويم.

وقد مر إعداد الاستبيان بعدة خطوات يمكن اختصارها فيما يلي:

** قامت الباحثة بمراجعة المقاييس السابقة في التراث البحثي التي يمكن استخدامها كأداة لقياس اتجاهات عينة الدراسة نحو التقويم الإلكتروني, تتناسب مع الهدف من الدراسة

الحالية، ونظرا لأن الباحثة لم تستطع الحصول على مثل هذه الأداة، فقد فكرت في إعداد استبيان لقياس اتجاهات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في هذه الدراسة.

** وضعت الباحثة في اعتبارها أهمية أن يكون الاستبيان قصيرا في عدد فقراته، حتى لا يؤدي طول فقرات الأداة إلى ملل عينة الدراسة مما قد يؤثر سلبا على صدق استجاباتهم، إضافة لما سبق فإن كثير من الباحثين في الوقت الحالي يفضلون ألا تكون أدوات القياس طويلة من حيث عدد الفقرات المكونة لها، وعلى سبيل المثال يمكن الرجوع لقائمة التفاضل وعدد فقراتها (15) فقرة، وقائمة التشاؤم وعدد فقراتها (15) فقرة أيضا (أحمد عبد الخالق، 1996)، أيضا مقياس هارتلاند للتسامح Heartland Forgiveness Scale الذي يتكون من (18) فقرة (في: بشرى إسماعيل أرنوط، و فينك فؤاد، 2012 ب: 194 - 198)، ومقياس سمة الأمل لـ "سنايدر" وآخرون تعريب أحمد محمد عبد الخالق (أحمد عبد الخالق، 2004) والذي يتكون من (12) فقرة (في: بشرى إسماعيل أرنوط، 2012 أ: 599 - 600).

** قامت الباحثة بتوجيه سؤال مفتوح لعدد من طلاب كليتي الخدمة الاجتماعية والسياحة والفنادق (ن = 20)، والسؤال هو: "من فضلك أذكر/ أذكرني) أهم 3 مزايا وأهم 3 عيوب يتصف بها التقويم الإلكتروني من وجهة نظرك؟. والمقصود بالتقويم الإلكتروني الإمتحان الذي يقدم للطلاب في الجامعة ويتم تصحيحه إلكترونيا".

** تم عمل تحليل مضمون للاستجابات، وبناء على فئات استجابات تحليل المضمون، أمكن صياغة (18) فقرة ووضعها في قائمة وتم عرضها على (5) محكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم، لدراسة مدى مناسبة كل فقرة في قياس ما وضعت لقياسه (التقييم الإلكتروني)، وإضافة أو تعديل أي فقرة لتكون أكثر مناسبة. وقد نتج عن هذه الخطوة استبعاد (3) فقرات، وعلى ذلك أصبح الاستبيان يتكون حتى هذه الخطوة من (15) فقرة.

** قامت الباحثة بعد ذلك بوضع الفقرات الناتجة من الخطوة السابقة وعددها (15) فقرة، في قائمة جديدة، وأمام كل فقرة ثلاث اختيارات هي (نعم - متردد - لا)، ويتم تصحيحها بإعطاء الدرجة (3) في حالة الإجابة بـ(نعم)، والدرجة (2) على الإجابة بـ(متردد)، والدرجة (1) على الإجابة بـ(لا)، وتم التحقق من ثبات وصدق الاستبيان بعدة طرق، يمكن عرضها في الجزء التالي.

• ثبات الاستبيان: أمكن التحقق من ثبات الاستبيان بعدة طرق، هي: (1) معاملات ثبات الاتساق الداخلي Internal Reliability لوحدة الاستبيان، و(2) معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، و(3) معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية Split-half Reliability مع تصحيح معامل الارتباط باستخدام معادلة "سبيرمان - براون" Spearman-Brown، ومعادلة "جتمان" Guttman، وذلك على عينة حساب الثبات، وعددها (120) من طلبة وطالبات كليات الآداب والخدمة الاجتماعية والتربية والسياحة والفنادق بجامعة حلوان، بواقع (30) لكل كلية من الكليات الأربع. وفيما يلي نتائج حساب معاملات الثبات.

** الاتساق الداخلي للاستبيان: حيث تم حساب معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient بين الدرجة على الفقرة والدرجة الكلية على استبيان الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني، والجدول (2) يشير لنتائج الاتساق الداخلي للاستبيان.

جدول (2) الاتساق الداخلي لاستبيان الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني

بمعامل ارتباط بيرسون (ن = 120)

الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة
1	0,729	0,001	9	0,780	0,001
2	0,562	0,001	10	0,715	0,001

0,001	0,816	11	0,001	0,823	3
0,001	0,786	12	0,001	0,730	4
0,001	0,636	13	0,001	0,741	5
0,001	0,804	14	0,001	0,633	6
0,001	0,699	15	0,001	0,801	7
			0,001	0,790	8

وتشير نتائج الجدول (2) أن معامل ارتباط كل وحدة من وحدات استبيان الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني مع الدرجة الكلية للاستبيان، كان معاملا كبيرا وله دلالة إحصائية عند مستوى (0,001)، مما يشير إلى تميز الاستبيان بمعاملات اتساق مرتفعة، مما يشير إلى ثبات هذا الاستبيان.

****الثبات بطريقتي ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية:** حيث تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha والتجزئة النصفية Split-half للاستبيان والجدول (3) يوضح هذه النتائج.

جدول (3) معامل ثبات ألفا كرونباخ ومعامل ثبات التجزئة النصفية للاستبيان (ن = 120)

المعامل	ن	معامل الثبات	الدلالة
1. ألفا كرونباخ	120	0,936	0,001
2. معامل الارتباط بين نصفي الاستبيان	120	0,857	0,001
3 المعامل بعد التصحيح بمعادلة سبيرمان - براون	120	0,923	0,001
4 المعامل بعد التصحيح بمعادلة "جتمان"	120	0,921	0,001

وتشير نتائج الجدول (3) إلى أن معامل ثبات استبيان الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني، كان مرتفعا سواء باستخدام معامل ألفا كرونباخ حيث بلغ (0,936)، أو باستخدام طريقة التجزئة النصفية للمقياس، حيث بلغ (0,923) بعد تصحيح معامل الارتباط بين جزئي الاستبيان باستخدام معادلة "سبيرمان - براون"، كما بلغ معامل الثبات (0,921) بعد تصحيح

معامل الارتباط بين جزئي الاستبيان باستخدام معادلة "جتمان". وجميع معاملات الثبات كانت مرتفعة ومقبولة. (يمكن الرجوع لمعادلتي "سبيرمان - براون"، و"جتمان" في: محمد عبد السلام أحمد، 1960: 236 - 237).

****صدق الاستبيان:** أمكن التحقق من صدق الاستبيان بطريقتين هما: الأولى باستخدام طريقة الصدق الظاهري Face Validity وذلك بعرض فقرات الاستبيان في صورته الأولى (18 فقرة) على مجموعة من المحكمين (ن = 5) كما سبق ذكره، وتم استبعاد (3) فقرات لم تحصل كل منها على نسبة اتفاق 80% من عدد المحكمين، وعلى ذلك تكون الفقرات المتبقية وعددها (15) عبارة صادقة في قياس الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني. أما الطريقة الثانية لحساب صدق الاستبيان، فكانت طريقة المجموعات المتطرفة، وفي ذلك يذكر (محمد عبد السلام أحمد، 1960: 259) أنه "يهيئنا أن نتساءل عن صدق كل فقرة مفردة؛ فكل فقرة في ذاتها اختبار صغير مفرد. وفي الحكم على صلاحيتها يجب أن نهتم بصدقها، وليس هناك أساس مقدما يحددنا في تصحيح الفقرات وجمعها في درجة واحدة. والأساس الوحيد في انتقاء الفقرات أو إعطاء درجة عنها هو الصدق التجريبي لكل فقرة، ولهذا السبب يكون من المناسب، في هذا النوع من الاختبارات، أن نحدد قدرة كل فقرة.. على التمييز بين الأفراد". وفي الدراسة الحالية تم ترتيب عينة حساب الصدق (ن = 120) ترتيبا تصاعديا بناء على الدرجة الكلية على الاستبيان، وتم اختيار المجموعتين الأقل والأعلى على الدرجة الكلية بواقع (30) فردا لكل مجموعة، بناء على الإرباعيات (الأدنى والأعلى)، وتم حساب قيمة "ت" للفروق بين متوسطي المجموعتين لكل فقرة من فقرات الاستبيان، وللدرجة الكلية أيضا. والجدول (4) يوضح هذه النتائج.

جدول (4) الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات المجموعتين المتطرفتين على كل فقرة على حدة وعلى الدرجة الكلية للاستبيان باستخدام قيمة "ت" لمجموعتين مستقلتين

فقرة	1	2	3	4	5	6
فقرة	1	2	3	4	5	6
مجموع	الأدنى	الأدنى	الأدنى	الأدنى	الأدنى	الأدنى
عدد	30	30	30	30	30	30
ع	0,9	0,9	0,82	0,45	0,6	0,94
قيمة ت	2,45	4,67	5,59	15,45	9,75	5,08
دلالة	0,01	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001
فقرة	9	10	11	12	13	14
مجموع	الأدنى	الأدنى	الأدنى	الأدنى	الأدنى	الأدنى
عدد	30	30	30	30	30	30
ع	0,8	0,6	0,79	0,83	0,7	0,79
قيمة ت	5,28	12,03	4,48	5,28	9,23	3,79
دلالة	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001
فقرة	14	13	12	11	10	9
مجموع	الأدنى	الأدنى	الأدنى	الأدنى	الأدنى	الأدنى
عدد	30	30	30	30	30	30
ع	2,87	2,80	2,87	2,80	2,87	2,87
قيمة ت	2,3	1,8	1,87	1,27	1,4	1,93
دلالة	0,01	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001
فقرة	9	10	11	12	13	14
مجموع	الأدنى	الأدنى	الأدنى	الأدنى	الأدنى	الأدنى
عدد	30	30	30	30	30	30
ع	0,8	0,6	0,79	0,83	0,7	0,79
قيمة ت	5,28	12,03	4,48	5,28	9,23	3,79
دلالة	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001

0,05	2,25	0,8	2,0	30	الأدنى	15	0,001	10,23	0,5	1,4	30	الأدنى	7
		0,73	2,53	30	الأعلى				0,45	2,73	30	الأعلى	
0,001	8,15	8,67	27,0	30	الأدنى	الدرجة الكلية	0,01	3,05	0,99	2,20	30	الأدنى	8
		4,78	41,73	30	الأعلى				0,96	2,33	30	الأدنى	

وتشير نتائج الجدول (4) إلى أن جميع فقرات الاستبيان وعددها (15) فقرة قادرة على التمييز بين المجموعتين المتطرفتين، حيث كانت قيم "ت" جميعها دالة عند مستوى (0,001)، فيما عدا الفقرتين (1 و 8) كانت قيمة "ت" لكل منهما دالة عند مستوى (0,01)، والفقرة رقم (15) كانت قيمة "ت" دالة عند مستوى (0,05). إضافة لما سبق فإن الدرجة الكلية على استبيان الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني، تفرق أيضا بين المجموعتين المتطرفتين (الأدنى والأعلى)، وبلغت قيمة "ت" للفرق بين المتوسطين مستوى الدلالة الإحصائية، عند مستوى (0,001). وتعكس هذه النتائج صدق الاستبيان ككل، وصدق كل فقرة من الفقرات المكونة له، وعددها (15) فقرة.

استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية في هذه الدراسة:

- التكرارات Frequencies والنسب المئوية لتوضيح مواصفات عينة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient، لحساب الاتساق الداخلي لوحدات الاستبيان، ومعاملات ثبات ومعاملات صدق الاستبيان.
- تحليل التباين Analysis Of Variance الثنائي، للتحقق من صحة الفرض الأول.

- الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات باستخدام قيمة "ت" لعينتين مستقلتين Independent-Samples T Test للتحقق من صحة الفرضين الأول والثاني.

نتائج الدراسة وتفسيرها:

يتطلب تطبيق التعليم الإلكتروني في التعليم الجامعي ثلاث متطلبات أساسية هي:

الأول: متطلبات استخدام الحاسوب، وتتمثل في: القدرة على التمييز بين مكونات الحاسوب المادية والبرمجية، والقدرة على التعامل مع نظم التشغيل مثل "Windows" بإصداراته المختلفة، والقدرة على التعامل مع أدوات الإدخال مثل "لوحة المفاتيح، الفأرة، المسح الضوئي"، والقدرة على التعامل مع أدوات الإخراج (شاشة العرض، السماعات، الطابعة)، والقدرة على التمييز بين الملفات حسب الامتداد (pdf, html, doc, ppt)، والقدرة على ضغط أو فك الملفات باستخدام أحد برامج فك الضغط (rar)، استخدام برامج الحماية والتأمين ضد الفيروسات، إزالة البرامج الحاسوبية المختلفة باستخدام لوحة التحكم، استخدام برنامج معالجة النصوص (Word) في إنشاء وتحرير وتنسيق المستندات، واستخدام برنامج العروض التقديمية Ms Power Point، توظيف برنامج جداول البيانات (Excel) في إعداد الجداول والرسوم البيانية، و إعداد قواعد للبيانات وتنظيمها في برنامج (Access)، استخدام برامج نشر النصوص مثل (Acrobat Reader & Writer) لتحويل المستندات لصيغة قابلة للنشر.

الثاني: متطلبات استخدام البرامج والشبكات: وتتمثل في القدرة على التمييز بين أنواع الشبكات المختلفة، و معرفة متطلبات الربط بالإنترنت مثل: أجهزة الحاسوب، مزود الخدمة، الخادم (Server)، و التعامل مع أدوات الإدخال (لوحة المفاتيح، الفأرة، المسح الضوئي)، و التعامل مع برامج تصفح الإنترنت مثل: Fire fox, Internet Explorer، استخدام محركات البحث مثل Google, Yahoo، استخدام محركات البحث مثل Google،



Yahoo، إرسال واستقبال البريد الإلكتروني (E-Mail)، التعامل مع مرفقات البريد الإلكتروني (Attachment)، استخدام برامج المحادثة الفورية مثل Yahoo messenger، Skype، MSN، معرفة كيفية المشاركة في مجموعات النقاش (Discussion) المتاحة عبر الإنترنت، استخدام قواعد المعلومات الإلكترونية للحصول على الأبحاث والدراسات المحلية والعالمية، استخدام الدروس والعروض المتاحة عبر مواقع الإنترنت في التدريس، الإطلاع والاشتراك بالمواقع التعليمية في مجال تخصصي، بناء علاقات (اجتماعية، أكاديمية، إنسانية...) مع مدرسين من جامعات أخرى في مناطق مختلفة من العالم

الثالث: متطلبات ثقافة التعليم الإلكتروني، وتتمثل في الإلمام بمفهوم التعليم الإلكتروني، ومعرفة أهداف التعليم الإلكتروني، معرفة مطالب استخدام التعليم الإلكتروني، معرفة سلبيات التعليم الإلكتروني، معرفة المعايير الدولية للتعليم الإلكتروني، وأنواعه، والإلمام بنماذج في التدريس، ومعرفة نظم إدارة التعلم والمحتوى الإلكتروني، ومعرفة بعض برامج تأليف المحتوى الإلكتروني، ومعرفة أدوار المتعلم في التعليم الإلكتروني، ومعرفة أدوار المدرس في التعليم الإلكتروني، ومعرفة الفرق بين أنماط التعليم الإلكتروني كالتعليم المتزامن وغير المتزامن والتعليم المختلط، ومعرفة أنماط إدارة البيئة التعليمية في التعليم الإلكتروني.

وقد تم قياس الثلاثة أبعاد السابق عرضهم من خلال مقياس، وتبين أن هذه الأبعاد المرتبط بالشروط والمتطلبات الواجب توافرها لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم جاءت متوسطة، ويمكن توضيح هذه النتائج من خلال بيانات الجدول الآتي:

جدول (5): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لتوافر متطلبات تطبيق التعليم الإلكتروني

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقييم
1	توافر متطلبات استخدام الحاسوب	822.	60.1	2	متوسطة
2	توافر متطلبات استخدام الانترنت وبرامج التعليم الإلكتروني	712.	30.3	3	متوسطة
3	متطلبات ثقافة التعليم الإلكتروني	213.	360.	1	متوسطة
	الأداة ككل	52.8	210.	-	متوسطة

كشفت التحليلات الإحصائية وجود مستوى متوسط من توافر الشروط والمتطلبات اللازمة لاستخدام وتطبيق التعليم الإلكتروني في جامعة الفيوم، حيث تبين من النتائج أن المتوسطات الحسابية للمجالات الثلاثة قد تراوحت بين (2.72 - 3.21)، وقد كان أعلىها لبعد "متطلبات ثقافة التعليم الإلكتروني بمتوسط 3.21 وانحراف معياري 0.36، وجاء في المرتبة الثانية بعد متطلبات استخدام الحاسوب، حيث حصل على متوسط 2.82، وانحراف معياري 0.16 وبمستوى متوسط. أما بعد متطلبات استخدام الإنترنت وبرامج التعلم الإلكتروني فقد جاء في المرتبة الخيرة بمتوسط حسابي قدره 2.71، وانحراف معياري 0.33، وبدرجة متوسطة أيضا. أما المتوسط العام لأبعاد المقياس ككل، فقد جاء متوسط المستوى، بمتوسط قدره 2.85 وانحراف معياري 0.21.

ويمكن تفسير انخفاض مستوى الشروط والمتطلبات اللازمة للممارسة التعليم الإلكتروني في جامعات مصر عامة وجامعة الفيوم خاصة؛ بحداثة التجربة المصرية في التعليم الإلكتروني، خاصة في التعليم الجامعي، بالإضافة إلى الاتجاه القسري إلى تطبيق التعليم الإلكتروني وفجائيا بسبب الظروف الصحية الطارئة، واجتياح وباء فيروس كورونا المستجد للعام، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد الفوري على استخدام الطريقة الإلكترونية في التعليم،

واستخدام التطبيقات والبرامج الرقمية في تنفيذ العملية التدريسية، وهو الأمر الذي لم تكن فيه الجامعات قد استعدت ببنيتها التكنولوجية اللازمة لتطبيق التعليم الإلكتروني، علاوة على فقدان أعضاء هيئة التدريس والطلبة لمهارات الاستخدام البرامج التكنولوجية وخدمات التعليم الإلكتروني.

ورغم أن فكرة التعليم الإلكتروني في مصر لا تزال حديثة نسبية، بالبنية التقنية اللازمة لتطبيق التعليم الإلكتروني في ظل التحول الرقمي ما زالت ضعيفة، وتكاد تنعدم في بعض الأقاليم: مثل مد شبكة حاسوبية عالية القدرة لربط الجامعات الرسمية الكترونياً، وتوفير تجهيزات حديثة ومتقدمة في كافة الجامعات المربوطة بالشبكة، مما أتاح استخدام التعليم الإلكتروني من خلال طرح مقررات تعلم إلكتروني تساند نظام التعليم الاعتيادي. وتتفق هذه النتيجة تتفق مع دراسة (الحجاية، 2013) والتي أشارت نتائجها أن البنية التحتية للتعليم الإلكتروني مازالت في أدنى درجات المتوسط، وأن درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية للتعليم الإلكتروني جاءت بدرجة متوسطة أيضاً.

1. نتائج الفرض الأول:

تفترض الدراسة في الفرض الأول أنه: "يختلف الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني لدى طلاب وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم، باختلاف كل متغير من متغيري: الخبرة السابقة بالتقويم الإلكتروني (جرب - لم يجرب التقويم الإلكتروني)، والوظيفة (طلاب - أعضاء هيئة تدريس)، والتفاعل بين هذين المتغيرين. وللتحقق من صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة تحليل التباين Analysis Of Variance الثنائي، كما استخدمت الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات باستخدام قيمة "ت" لعينتين مستقلتين Independent-Samples T Test لتعرف الفروق بين متوسطي المجموعتين واتجاهها في حالة وجود دلالة إحصائية لقيمة F في نتائج تحليل التباين، والجداول (6 و 7 و 8) توضح نتائج الفرض الثاني.

جدول (6) المتوسطات والانحرافات المعيارية لتوجهات العينة نحو التقويم الإلكتروني لمجموعات الدراسة والعينة الكلية (ن = 250)

المجموعة	عدد	المتوسط	الانحراف المعياري
1. طلاب جربوا التقويم الإلكتروني	107	40,18	7,01
2. أعضاء هيئة تدريس جربوا التقويم الإلكتروني	25	43,88	1,90
3. جربوا التقويم الإلكتروني (طلاب + أعضاء هيئة التدريس)	132	40,88	6,52
4. طلاب لم يجربوا التقويم الإلكتروني	93	29,39	7,15
5. أعضاء هيئة تدريس لم يجربوا التقويم الإلكتروني	25	34,92	5,04
6. لم يجربوا التقويم الإلكتروني (طلاب + أعضاء هيئة التدريس).	118	30,56	7,11
7. الطلاب ككل (جرب - لم يجرب)	200	35,16	8,88
8. أعضاء هيئة التدريس ككل (جرب - لم يجرب)	50	39,40	5,89
إجمالي عينة الدراسة ككل	250	36,01	8,53

جدول (7) تحليل التباين الثنائي لدراسة مدى تأثير كل من متغيري: الخبرة السابقة للتقويم الإلكتروني والفئة المستهدفة (والتفاعل بينهما، على الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني (ن = 250)

مصدر التباين	مجموع المربعات	د. ح	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة
أ- الخبرة بالتقويم الإلكتروني (جرب - لم يجرب)	3896,974	1	3896,974	90,37	0,001
ب - الفئة المستهدفة (طلاب - أعضاء)	852,075	1	852,075	19,76	0,001
ج . التفاعل (أ × ب)	33,473	1	33,473	00,78	لا توجد
الخطأ	10608,171	246	43,123		
تباين كلي	342268,0	250			
تباين كلي مصحح	18123,984	249			

وتشير نتائج الجدول (7) إلى:

1— يؤثر متغير الخبرة السابقة بالتقويم الإلكتروني (جرب - لم يجرب), على اتجاه طلاب وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم, حيث بلغت قيمة "ف" (90,37) ولها دلالة إحصائية عند مستوى (0,001).

2— يؤثر متغير الفئة المستهدفة (طلاب - أعضاء هيئة تدريس), على اتجاه طلاب وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم, حيث بلغت قيمة "ف" (19,76) ولها دلالة إحصائية عند مستوى (0,001).

3— لا يؤثر التفاعل بين متغيري الخبرة السابقة بالتقويم الإلكتروني (جرب - لم يجرب), والفئة المستهدفة (طلاب - أعضاء هيئة تدريس), على اتجاه طلاب وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم, حيث بلغت قيمة "ف" (0,78) وليس لها دلالة إحصائية.

وكإجراء مكمل للنتيجة السابقة, أمكن حساب الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات المجموعات المستقلة, التي أوضحت نتائج تحليل التباين أن قيمة "ف" كانت دالة, والجدول (8) يوضح هذه النتائج.

جدول (8) الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطي المجموعات المستقلة على استبيان التقويم الإلكتروني باستخدام قيمة "ت"

المتغير	المجموعة	عدد	متوسط	إنحراف معياري	قيمة ت	الدلالة
1— الخبرة السابقة	1.جربت التقويم الإلكتروني	132	40,88	6,52	11,91	0,001
	2. لم تجرب التقويم الإلكتروني	118	30,56	7,11		
2— الفئة المستهدفة	1. الطلاب	200	35,16	8,88	4,06	0,001
	2. أعضاء هيئة التدريس	50	39,40	5,89		

وتشير نتائج الجدول (7) إلى:

1— أن المجموعة التي سبق لها أن جربت التقويم الإلكتروني، حصلت على متوسط (40,88) أعلى وبشكل دال إحصائياً من متوسط المجموعة التي لم تجرب التقويم الإلكتروني (30,56)، وبلغت قيمة "ت" (11,91) ولها دلالة عند مستوى (0,001). وتشير هذه النتيجة إلى أن المجموعة التي جربت التقويم الإلكتروني، لديها اتجاه أكثر إيجابية نحو استخدام التقويم الإلكتروني في الجامعة، وذلك بمقارنتها بالمجموعة التي لم تجرب التقويم الإلكتروني.

2. أن مجموعة الطلاب حصلت على متوسط (35,16) أقل وبشكل دال إحصائياً من متوسط مجموعة أعضاء هيئة التدريس (39,40)، وبلغت قيمة "ت" (4,06) ولها دلالة عند مستوى (0,001). وتشير هذه النتيجة إلى أن مجموعة أعضاء هيئة التدريس، لديها اتجاه أكثر إيجابية نحو استخدام التقويم الإلكتروني في الجامعة، وذلك بمقارنتها بمجموعة الطلاب.

تفسير نتيجة الفرض الأول: أظهرت نتائج الفرض الأول أن الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني، يتأثر بالخبرة السابقة للتقويم الإلكتروني، وأن مجموعة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس التي سبق لها معايشة خبرة التقويم الإلكتروني، لديها اتجاه أكثر إيجابية نحو استخدام التقويم الإلكتروني في الجامعة، وذلك بمقارنتها بالمجموعة التي لم تجرب التقويم الإلكتروني. وتأتي هذه النتيجة في الاتجاه المؤيد لصحة الفرض الأول، كما أنها تأتي متسقة مع نتائج عدد من الدراسات السابقة؛ منها دراسة (زكريا لال، 2008؛ قسيم الشناق، و حسن دومي، 2010)، التي توصلت إلى أن من لديهم خبرة سابقة بتقنيات الحاسب الآلي والتعلم الإلكتروني، كانت اتجاهاتهم نحو التعلم الإلكتروني أكثر إيجابية، من الطلاب الذين ليس لديهم مثل هذه الخبرة. ومع ذلك فإن هذه النتيجة تتعارض مع نتائج دراسة (Keller & Cernerud, 2002) التي توصلت إلى أن الذين لديهم خبرة سابقة بتقنيات الحاسب الآلي، كانوا أكثر سلبية في اتجاهاتهم نحو التعلم الإلكتروني.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في إطار تعود طلاب الجامعة على الحفظ الأصم منذ بداية دخولهم المدارس الإبتدائية، وتخوفهم من التقويم الإلكتروني الذي يعتمد على الفهم بالدرجة الأولى، وفي نفس الوقت فإن الطلاب الذين مروا بخبرة هذا النوع من التقويم وتعودهم عليه، قد يكون سببا في زيادة تقبلهم له وارتفاع متوسط أدائهم على استبيان الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني في هذه الدراسة مقارنة بزملائهم الطلاب الذين لم يمروا بمثل هذه الخبرة.

كما أظهرت نتائج الفرض الأول أن الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني، يتأثر أيضا بمتغير الفئة المستهدفة من عملية التقويم الإلكتروني (طلاب - أعضاء هيئة التدريس)، وأن مجموعة أعضاء هيئة التدريس، لديها اتجاه أكثر إيجابية نحو استخدام التقويم الإلكتروني في الجامعة، وذلك بمقارنتها بمجموعة الطلاب. وتأتي هذه النتيجة في الاتجاه المؤيد لصحة الفرض الأول، كما أنها تأتي متسقة مع نتائج دراسة (قسيم الشناق، و حسن دومي، 2010) والتي توصلت إلى أن إتجاهات المعلمين نحو التعلم الإلكتروني كانت أكثر إيجابية بمقارنتها بإتجاهات المتعلمين. ومع ذلك جاءت هذه النتيجة متعارضة مع ما توصل إليه "جوبتا وزملاءه" (Gupta, et al., 2004) والذين توصلوا إلى أن اتجاهات طلاب كلية طب الأسنان، نحو التعلم الإلكتروني كانت أكثر إيجابية، بمقارنتها بإتجاهات أعضاء هيئة التدريس.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في إطار موضوع نشر ثقافة الجودة في الجامعات المصرية؛ فكل كلية من الكليات الجامعية بها وحدة ضمان الجودة، التي تقوم بنشر ثقافة الجودة في إطار مشروعات تطوير التعليم العالي في هذه الكليات، كمشروع "إنشاء نظام داخلي للجودة بالكليات" QAAP ومشروع "التطوير المستمر والتأهيل للاعتماد" CIQAP وغيرهما من مشروعات التطوير التي تطرحها وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي، في الجامعات المصرية. ومن الأنشطة العديدة لهذه المشروعات، القيام بتدريب أعضاء هيئة

التدريس بشكل خاص على عمليات توصيف وتقدير البرامج والمقررات الدراسية، والتي يمثل تطوير تقويم الطلاب أحد أجزاء هذه العمليات.

كما أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية مطالبين بحضور دورات تدريبية، كمتطلب رئيسي للترقية للدرجة الأعلى، في إطار أنشطة "مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات" FLDP، وأحد الموضوعات التي يتم تدريب أعضاء هيئة التدريس فيها بهذه الدورات، التعلم الإلكتروني والتقويم الإلكتروني، وهو الأمر الذي لا يتوافر لطلاب الجامعة، مما يمكن اعتباره سببا في زيادة تقبل أعضاء هيئة التدريس للتقويم الإلكتروني، أكثر من تقبل الطلاب له، كما أظهرته نتائج الفرض الأول.

نتائج الفرض الثاني:

في الفرض الثاني تفترض الدراسة، أنه: "يختلف الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني، باختلاف متغير الجنس (ذكور / إناث) لدى طلاب وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم"، وللتحقق من صحة هذا الفرض استخدمت الباحثة الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطي مجموعتين مستقلتين، والجدول (9) يوضح نتائج المقارنة بين متوسطي مجموعتي الذكور (ن = 66) والإناث (ن = 184) على استبيان الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني لدى طلاب وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم.

جدول (9) الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطي مجموعتي الذكور (ن = 66) والإناث (ن = 184) على

استبيان التقويم الإلكتروني باستخدام قيمة "ت" لعينتين مستقلتين

متغير	مجموعة	عدد	متوسط	إنحراف معياري	قيمة ت	الدلالة
الجنس	1. الذكور	66	33,15	10,53	2,76	0,01
	2. الإناث	184	37,03	7,46		

وتشير نتائج الجدول (9) إلى أن مجموعة الإناث حصلت على متوسط (37,03) أعلى وبشكل دال إحصائياً من متوسط مجموعة الذكور (30,56)، على الدرجة الكلية لاستبيان الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني، وبلغت قيمة "ت" (2,76) ولها دلالة عند مستوى (0,01). وتشير هذه النتيجة إلى أن مجموعة الإناث من طلبة وأعضاء هيئة التدريس من عينة الدراسة، لديها اتجاه أكثر إيجابية نحو استخدام التقويم الإلكتروني في الجامعة، وذلك بمقارنتها بمجموعة الذكور. وتأتي هذه النتيجة في الاتجاه المؤيد لصحة الفرض الثاني.

كما أشارت نتائج الفرض الثاني، أن الاتجاه نحو التقويم الإلكتروني، يختلف باختلاف متغير الجنس (ذكر/ أنثى) لدى طلاب وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم، وأن مجموعة الإناث لديها اتجاه أكثر إيجابية نحو استخدام التقويم الإلكتروني، وذلك بمقارنتها بمجموعة الذكور، وهي نتيجة تستحق التأمل، وقد ترجع هذه النتيجة إلى أن كل مجموعة من مجموعتي الذكور والإناث، تضم فئتين مختلفتين معاً وهما فئتي الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وكان يفضل مقارنة أداء مجموعتي الذكور والإناث مرة داخل فئة الطلاب، ومرة أخرى داخل فئة أعضاء هيئة التدريس. لذا فإن الباحثة، توصي بإعادة تحويل هذه النتيجة إلى فرض جديد في دراسة مستقبلية، يتم فيها التحقق من صحته مع وضع الملاحظة السابقة في الاعتبار.

توصيات الدراسة:

استناداً لنتائج الدراسة، توصي الباحثة بالتوصيات التالية:

- 1- أهمية التوسع في استخدام التقويم الإلكتروني في التعليم العالي، سواء في المرحلة الجامعية الأولى (الليسانس/ البكالوريوس) أو في مرحلة الدراسات العليا، استجابة لجهود وزارة التعليم العالي ممثلة في وحدة إدارة مشروعات تطوير التعليم العالي، واستجابة أيضاً لمعايير الاعتماد للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر.

- 2- أن تقوم كل مؤسسة تعليمية (الجامعات والكليات) بوضع خطة إستراتيجية (طويلة – متوسطة – قصيرة المدى)، تهتم بنشر ثقافة أسس التعليم الإلكتروني والتقويم الإلكتروني، وتدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة وإداريي شئون الطلاب على أنماط التقويم الإلكتروني، لما لهذا النوع من التقويم من مزايا عديدة للعملية التعليمية.
- 3- وضع برامج تستهدف تعديل اتجاهات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس نحو التقويم الإلكتروني، من الاتجاهات السلبية إلى اتجاهات إيجابية، بالشكل الذي يؤدي في النهاية إلى مزيد من الرضا والقبول للفئات المستهدفة لهذا النوع من التقويم.
- 4- تشجيع إجراء دراسات للوضع الراهن لكل من التقويم الإلكتروني والتقويم بالطريقة التقليدية، باستخدام أسلوب SWOT Analysis (راجع: إيمان محمود هيكل، مايو 2014: 21 - 35) لتعرف نقاط القوة ونقاط الضعف وكذا الفرص والتهديدات لكل نوع من نوعي التقويم، ووضع استراتيجيات ملائمة لتطوير أساليب التقويم بالجامعات.

المراجع:

- أحمد محمد عبد الخالق (1996): دليل تعليمات القائمة العربية للتفاوض والتشاورم. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- أحمد محمد عبد الخالق (2004): الصيغة العربية لمقياس سنايدر للأمل. دراسات نفسية. مجلد (14)، عدد (2)، صص 183 - 192.
- إسماعيل محمد إسماعيل حسن (2004): فاعلية التعلم التعاوني المصحوب وغير المصحوب بالتعلم الإلكتروني في تنمية التحصيل ومهارات العمل مع مجموعة في مجال تكنولوجيا التعليم لدى طالبات كلية التربية جامعة قطر. مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 125، الجزء الأول، ص 359-394.

- إسماعيل محمد إسماعيل حسن (2009): التقويم في التعلم الإلكتروني. مجلة التعليم الإلكتروني، العدد 4، أغسطس 2009، صص 18-20.
- إيمان محمد الغراب (2003): التعلم الإلكتروني مدخل إلى التدريب غير التقليدي. المؤتمر العربي الثاني للاستشارات والتدريب، الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- إيمان محمود هيكل (أبريل 2014): أخلاقيات المهنة في مؤسسات التعليم العالي في مصر. رقم الإيداع بدار الكتب المصرية 2014/22018م.
- إيمان محمود هيكل (أكتوبر 2014): حقوق الملكية الفكرية والنشر في مؤسسات التعليم العالي في مصر "معيار المصادقية والأخلاقيات". رقم الإيداع بدار الكتب المصرية 2014/22017م.
- إيمان محمود هيكل (ديسمبر 2014): البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في مصر. رقم الإيداع بدار الكتب المصرية 2014/25982م.
- إيمان محمود هيكل (فبراير 2015): رؤية مستقبلية للتعليم قبل الجامعي في مصر في إطار التخطيط الإستراتيجي. رقم الإيداع بدار الكتب المصرية 2015/4547م.
- إيمان محمود هيكل (مايو 2014): أسس التخطيط الإستراتيجي لتطوير مؤسسات التعليم العالي في مصر. رقم الإيداع بدار الكتب المصرية 2014/22019م.
- إيمان محمود هيكل (يوليو 2014): المفاهيم الأساسية في الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي. رقم الإيداع بدار الكتب المصرية 2014/22020م.
- بشرى إسماعيل أرنوط (2012 أ): الأمل ومفهوم الذات كمنبئات لجودة حياة مرضى الفشل الكلوي المزمن. مجلة كلية الآداب جامعة بنها، الجزء الثاني، العدد (30) أكتوبر، صص 565-626.

- بشرى إسماعيل أرنوط, و فينك أمجد فؤاد (2012 ب): التسامح والسعادة دراسة عبر حضارية على طلبة الجامعة في كل من مصر والعراق. المجلة المصرية للدراسات النفسية, تصدرها الجمعية المصرية للدراسات النفسية, المجلد (22), العدد (76), صص 175 - 221.
- ج. واين رايتستون, جوزيف جاستمان, إيرفينج روبينز - ترجمة محمد عاشور, وهيب سمعان, عطية هنا, محمد نسيم رأفت, مراجعة وتقديم محمد السيد روجه (1965): التقويم في التربية الحديثة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- جاسر الحريش (2003): تجربة التعلم الإلكتروني بالكلية التقنية في بريدة. الندوة الدولية الأولى للتعلم الإلكتروني. المملكة العربية السعودية: القصيم, بريدة.
- حامد عبد السلام زهران (1972): علم النفس الاجتماعي, ط5. القاهرة: عالم الكتب.
- الحجايا, نايل (2013) "واقع التعليم الإلكتروني في الجامعات الأردنية". المجلة التربوية الدولية المتخصصة, مج2, ع2, ص ص (140-151).
- الحلفاوي, وليد (2006) "مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات" عمان, دار الفكر.
- رج, عبد اللطيف بني حسين (2009) التدريس الفعال " دار الثقافة للنشر, عمان.
- زكريا بن يحيى لال (2008): الاتجاه نحو التعليم الإلكتروني لدى معلمي ومعلمات المدارس الثانوية بمدينة مكة المكرمة - بالمملكة العربية السعودية. uqu.edu.sa/page/ar/132331
- زين الدين محمد محمود (2007) "كفايات التعليم الإلكتروني", جده, دار خوارزم.

- عزمي، نبيل جاد (2006) "كفايات المعلم وفقا لأدواره المستقبلية في نظام التعليم الإلكتروني عن بعد" ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتعليم عن بعد ICODE: التعليم عن بعد نحو افاق جديدة، جامعة السلطان قابوس ،مسقط، 27-29 مارس.
- عوض، منير (2003) مدى امتلاك أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية بالجامعات الأردنية لكفايات تكنولوجيا التعليم، وممارستهم لها من وجهة نظرهم" (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.
- الغريب زاهر إسماعيل (2009): المقررات الإلكترونية: تصميمها - إنتاجها - نشرها - تطبيقها- تقويمها. القاهرة: عالم الكتب.
- فرج عبد القادر طه (2009): موسوعة علم النفس والتحليل النفسي. القاهرة" مكتبة الأنجلو المصرية.
- القرني، سعيد بن فارع(2007) " تقويم تجربة جامعة الملك سعود في استخدام نظام Web CT في مساندة التدريس" (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية التربية.جامعة الملك سعود، السعودية.
- قسيم محمد الشناق, و حسن علي دومي (2010): اتجاهات المعلمين والطلبة نحو استخدام التعلم الإلكتروني في المدارس الثانوية الأردنية. مجلة جامعة دمشق, المجلد (26), العدد (2+1), 235 - 271.
- محمد السيد علي (2003). تطوير المناهج الدراسية من منظور هندسة المنهج، القاهرة: دار الفكر العربي.
- محمد طوالة (1997): اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو استخدام الحاسوب لأداء المهام التربوية. مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"،

مجلد (12)، عدد (2)، 225 - 241.

- محمد عبد السلام أحمد (1960): القياس النفسي والتربوي؛ المجلد الأول التعريف بالقياس ومفاهيمه وأدواته - بناء المقاييس ومميزاتها - القياس التربوي. القاهرة: مكتبة النهضة الحديثة.
- محمد محمد الهادي (2013): منظور التعلم الإلكتروني وتحديات المستقبل. مجلة التعليم الإلكتروني، العدد 12، سبتمبر 2013.
- مصطفى سويف (1970): مقدمة لعلم النفس الاجتماعي، ط3. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- خورشيد، معتر (2020) مستقبل التحول الرقمي في التعليم العالي المصري، جريدة المصري اليوم، الخميس 2020/11/19.
- نصر، محمد علي (2005) دور التعليم الإلكتروني في تطوير الأداء وتحقيق الجودة الشاملة بالتعليم الجامعي " بحث مقدم للمؤتمر العاشر للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم (تكنولوجيا التعليم الإلكتروني ومتطلبات الجودة الشاملة)، القاهرة، ٢٠٠٥.
- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (2009): دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي (الإصدار الثاني - أغسطس 2009).
- يماني، هناء (2006) التعليم الإلكتروني لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم العالي السعودي في ضوء عصر متطلبات تقانة المعلومات" (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- Borstorf, P. & Lowe, S. (2006). E-learning, attitudes and behaviors of end-users. Allied Academics International Conference. Academy of Educational Leadership Proceedings, 12(7): 45-53.



- Fullan, M V (2007) “Change the terms for teacher learning “Journal of Staff Development, 28(3), 35-36, 71.
- Gupta, B.; White, D. & Walmsley, A., (2004): The attitudes of undergraduate students and staff to the use of electronic learning. British Dental Journal, 196(8): 487-492.
- Ho, W. (2007): Music student's perception of the use of multi-media technology at the graduate level in Hong Kong higher education. Pacific Education Review, 8(1): 12-26.
- Kurtus, Ron (2004): What is E- learning?. Retrieved, May 11, 2004. from: [www .school-for-heroes.com/elearning/whatis.htm](http://www.school-for-heroes.com/elearning/whatis.htm)
- Luksic, P., Horvart, Bauer A.,& Pisanski,T .(2007): Practical e-learning for the faculty of mathematics and physics at the university of Ljubljana, Interdisciplinary. Journal of Knowledge and Learning Objects ,vol 3,pp. 73-83.
- Muhanna, W., (2009): Comparison of students performance in cell phone-based, computer-based and paper-based testing. The Islamic University, Journal Humanities Research Series, Vol. 19, No. 1, 789 – 806. Retrieved April 11, 2013, from:<http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/>
- Na , sonhwa (2006) ” A Delphy study to identify teaching competencies of teach Education Faculty in 2015 “ Ed .D. Dissertation ,west Virginia university ,West Virginia , USA.
- Reynolds, P.; Rice, S. & Uddin, M. (2007): Online learning in dentistry: The changes in undergraduate perceptions and attitudes over a four year period. British Dental Journal, 293(7): 419-429.
- Strayhorn , Terrell L.,(2007): Use of technology among higher education faculty members: Implications for innovative practice. The



On-Line Magazine about Technology and Student Affairs, Summer 2007, Vol. 8, No. 2. (<http://www.studentaffairs.com/journal /summer 2007/technology use by faculty, html.>)

- Williams, fAn (2006) “Examination of Competencies ,Roles, and Professional Development Needs of Community Collage Distance Educators Who Teaches Mathematics” .Doctoral Dissertation, University of Central Florida ,Orlando, USA ,2006, DAI-A 67/03. AAT3210388.
- Zahrani, A (2005). "position of employing faculty members King Fa'had university for minerals & petroleum ict in edu" unpublished M.A thesis. University of Jordan" Amman. Jordan.



Equirements For Implementing E-Learning In Light Of Digital Transformation Policies: The Electronic Evaluation As A Model,

“A Field Study Of A Sample Of Faculty Members
”.And Students At Fayoum University

The Abstract

This study aims to know the requirements for the application of E-learning in light of the digital transformation policies on the trends and opinions of faculty members and university students towards the process of education and electronic evaluation in light of the global crisis of the Covid-19 pandemic due to the closure of universities, institutes and schools and the cessation of educational processes all over the world. Education has been replaced within universities to online education.

Students were also evaluated through electronic evaluation, so it was necessary to identify the views and attitudes of students and faculty members towards the electronic systems used in the education process and electronic evaluation methods. The study was applied to (250) subjects from Fayoum University; Including (200) students and (50) faculty members and the supporting staff from four faculties of arts, social service, education, tourism, and hotels. And training students, faculty members, the supporting staff, and student affairs administrators on electronic evaluation patterns.

Descriptros:

: *E-learning - digital transformation - electronic evaluation*



**Equirements For Implementing E-
Learning In Light Of Digital
Transformation Policies: The Electronic
Evaluation As A Model,**

**“A Field Study Of A Sample Of Faculty
”Members And Students At Fayoum University**

By

Iman Mahmoud Abdel Mawli

Lecturer Of Sociology - Faculty Of Arts –

Fayoum University